الفصل السادس

أوربا والمتغيرات الدولية حتى نهاية القرن العشرين

أولا: الوحدة الأوربية:

ظهر لزعماء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أن هذه الحرب قد أضعفت مركز القارة الأوربية السياسى لدرجة انه لم يعد لها صوت مسموع لا فى المنتديات الدولية ولا فى المحافل الإقليمية أو غيرها، وان تقسيم القارة الأوربية إلى دول متعددة وكيانات صغيرة متناثرة هو أحد مظاهر ضعف هذه القارة، وانه لكى تسترد أوربا مكانتها فى مواجهة العملاقين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وينتقل إليها مركز الثقل الرئيسى فى إدارة الشئون الدولية أو على الأقل لكى يكون لها حق المشاركة الفعلية فيها لابد لها أن تتكاتف من اجل بناء شخصية سياسية واقتصادية لها وزنها. ومن هنا ظهرت بعض الاتجاهات والأفكار التى تدعو إلى التخلى عن فكرة السيادة القومية، والدعوة إلى الوحدة والتكاتف فظهرت حركة " أوربا المتحدة" و " المجلس الفرنسى لأوربا المتحدة"، " والمجلس الأوربى للتعاون الاقتصادى" و " الحركة الاشتراكية للولايات المتحدة الأوربية" و " المجلس العام الأوربى"، و " الاتحاد البرلمانى الأوربى"، وما إلى ذلك من المجالس والهيئات التى تدعو إلى الوحدة.

وتنفيذا لهذه الفكرة تم فى ١٧ مارس ١٩٤٨ توقيع ميثاق الاتحاد الغربى الذى يضم إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وقد تضمن هذا الميثاق نصوصا تدعو إلى التعاون بين هذه الدول فى النواحى الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، هذا إلى جانب ضرورة حل المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية.

وفى عامى ١٩٤٩-١٩٥٣ قامت عدة محاولات لتوحيد أوربا سياسيا كانت أولاها الدعوة إلى إنشاء مجلس أوربى، ولكن نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين دول أوربا تعثرت الجهود المبذولة لإقامة هذا المجلس وللتغطية على فشل هذه المحاولات برزت فى عام ١٩٥٣ فكرة إنشاء منظمة سياسية أوربية تجمع شمل جميع دول أوربا فى نطاق سياسى واحد ولكن ضخامة هذا الهدف أدت فى نهاية الأمر إلى تعذر تنفيذ هذه الفكرة أيضا.

ونتيجة للخلافات السياسية بين الدول الأوربية بدأت فكرة الوحدة الأوربية ترتكز على الجانب الاقتصادى لعلها تجد فيه ضالتها، وبالفعل تلاقت المصالح الاقتصادية بين معظم دول أوربا فوقعت ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج[1] اتفاقية فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ بإنشاء السوق الأوربية المشتركة وكان من أهم أهدافها إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود على الواردات والصادرات من السلع، وحرية مرور الأشخاص بين الدول الأعضاء دون قيود، وعدم التمييز بين مواطنى هذه الدول من ناحية شروط العمل ومستوى الأجور، ووضع سياسة موحدة فى ميادين الزراعة والنقل، وتنظيم الأسعار، وإنشاء بنك للاستثمارات الأوربية لتسهيل عملية التوسع الاقتصادى.

تضم السوق الأوربية الآن عشر دول فإلى جانب الدول المؤسسة انضمت بريطانيا وايرلندا والدانمرك واليونان.

وطبقًا للمادة ٢٣٧ من اتفاقية روما فانه يجوز لكل دولة أوربية أن تطلب العضوية كما يجوز للدول غير الأوربية التى ترتبط بمصالح اقتصادية مع الدول الأوربية أن تحصل على عضوية الانتساب إلى المجموعة الأوربية.

وتعد السوق الأوربية وسيلة ناجحة لحماية مصالح وحقوق الدول الأوربية الصغيرة، إذ تحميها من أطماع القوى المحيطة بها وهذا يساعدها على تثبيت الاستقرار السياسى فى بلادها كما تعد قلعة اقتصادية عملاقة وقادرة على التحرك فى الطريق الذى يحقق لأوربا الرخاء.

وحاليا تتجه المجموعة الأوربية إلى الاندماج نحو الوحدة وهو الاندماج الذى يتطور يوما أثر آخر رغبة فى أن تؤدى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيق الوحدة النقدية وصولا إلى الوحدة السياسية.

ونتيجة لذلك تسعى الدول الأوربية حاليا نحو بناء البيت الأوربى الواحد من أجل إيجاد ظروف مستقرة يتحقق من خلالها السلم والحفاظ على أمن أوربا، وقد بدأت أهم خطواتها بعقد معاهدة الوحدة الأوربية المعروفة باسم " ماستريخت"[2] التى تقضى بزيادة خطوات التكامل

---

[1] دوقية لوكسمبورج ملكية عدد سكانها، ٣٢٠ ألف نسمة، يتكلمون الفرنسية والألمانية، ويتمسكون بقوميتهم أشد التمسك.

[2] مدينة على الحدود الهولندية.

بين دول المجموعة كإصدار عمله موحدة باسم " الايكو" وإقامة بنك مركزى موحد ضمن صلاحيات اقتصادية أخرى واسعة النطاق، وإقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة والعمل على تكوين نظام دفاعى أوربى موحد.

ونتيجة لان بريطانيا مازالت ترفض الوحدة الكاملة التى تشمل إلغاء كل دولة لعملتها واستخدام عمله واحدة فان مؤتمر "ماستريخت" أعطى لبريطانيا الخيار فى تحديد ما تريده مستقبلا، أما بالنسبة للباقين فقد اتفقوا على اتحاد اقتصادى ونقدى كامل فى موعد أقصاه عام ١٩٩٩ استعدادا لدخول القرن الحادى والعشرين كقوى عظمى.

ثانيا: عصر جورباتشوف وسياسة البيريسترويكا:

إن من ينظر إلى الأوضاع الدولية قبل وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى يجد أن التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية كاد ينذر بانفجار كامل.

ولكن بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة فى مارس ١٩٨٥، انقلبت الأمور رأسا على عقب، فانتفضت أوربا الشرقية وأزالت أثقال الحكم الشمولى عن كاهلها، وانهارت الأنظمة السياسية فيها، وانتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب وحل محلها التفاهم والوئام، وبدأ العالم يترك البندقية ليحمل مفاتيح الاقتصاد، وانتقلت الأمور من أيدى العسكريين إلى علماء الاقتصاد وخبراء الإنماء.

البيريسترويكا مصطلح روسى معناه إعادة البناء:

وقد ظهر هذا المصطلح فى أعقاب تولى الرئيس السوفيتى " ميخائيل جورباتشوف" لمقاليد السلطة فى الاتحاد السوفيتى فقد أعلن عن برنامجه فى أثناء اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى وفى جلسته الموسعة فى إبريل ١٩٨٥ وسرعان ما اتخذ هذا المصطلح استراتيجية جديدة للبلاد، ومنذ ذلك الوقت أخذ يستخدم على نطاق واسع وازداد بعد نشر جورباتشوف لكتابه البيريسترويكا.

والبيريسترويكا جاءت ضرورة ملحة من أجل إنقاذ الاتحاد السوفيتى من أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. التى بدأت ملامحها تظهر على المجتمع السوفيتى

بصورة واضحة، وذلك عن طريق القضاء على حالة الركود، وإيجاد آلية مضمونة لتطوير الاتحاد السوفيتى ومنحه قدرا اكبر من الديناميكية.[1]

وتعتمد البيروسترويكا بشكل مباشر على الخروج على الجدلية الماركسية وتحويل الاتحاد السوفيتي من النظام الشمولى إلى النظام الحر. والانفتاح على الغرب، والسماح للمنتجين بقدر من الحرية فى اختيار المستوردين والتعامل معهم بحرية دون تدخل من الحكومة، ونقل تجارة التجزئة إلى القطاع الخاص وخفض النفقات العسكرية، كما تدعو إلى نزع السلاح وإحلال توازن المصالح محل توازن القوى، ورفض سيطرة الأحزاب الشيوعية على البلاد الاشتراكية.

وقد تزامنت البيروسترويكا مع التطورات السياسية فى المعسكر الشرقى، فهى ترفض استبدادية الحزب الشيوعى فى البلدان الاشتراكية.

وقد قاد جورباتشوف سياسة البيروسترويكا باقتناع وإيمان بأن الوضع الاقتصادى المتردى فى الاتحاد السوفيتى يجب تداركه بعد أن فشلت الخطط الزراعية القائمة على الاشتراكية، ونقصت المواد الغذائية وانتشرت السوق السوداء وتفشت البطالة بين أفراد المجتمع، وازداد الخلل. فى الميزان التجارى، وضعفت القدرة على استثمار الإمكانات المتاحة لدرجة أصبح معها الاتحاد السوفيتى يستورد القمح مع أنه من أغنى المناطق الزراعية فى العالم، وذلك لإهمال الحوافز الفردية، وكبت غريزة حب التملك لدى الانسان، كما ضعفت إمكانات الإسكان والخدمات والتموين.

وإلى جانب ذلك فقد انتشرت الرشوة والفساد، وتسلط أصحاب النفوذ، وإنعدمت الحريات، وانتهكت حقوق الإنسان وانعدمت الثقة بين المواطن والمسئول ، وظهر تخلف الاتحاد السوفيتى فى مجال التكنولوجيا واضحا بالمقارنة مع الدول الأوربية.

كل ذلك عجل بسياسة البروسترويكا، وجعل جورباتشوف يتحمل العبء الثقيل الذى تتطلبه عملية التغيير من الاقتصاد الشمولى إلى الاقتصاد الحر فبدأ وكأنه يتسلق جبلا لاتبدو قمته مرئية لتكاثف السحب عليها، ولايدرى أحد متى سينتهى جورباتشوف من صعود الجبل حتى يسجل عمله فى سجلات التاريخ الانسانى وخاصة أن البيريسترويكا واجهت عددا من

---

[1] ميخائيل جورباتشوف: البرويسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع، ص.ص ٤٣-٤٤.

المشكلات السياسية والاقتصادية هددت مسيرة الإصلاح والتغيير في الداخل وأوشكت أن تؤثر في أجواء الوفاق على الصعيد الدولي.

ففي المجال الداخلي كانت عملية التحول إلى اقتصاد السوق الحرة من أهم المشكلات التي واجهت البيريسترويكا، كما أن تزايد المشكلات القومية داخل الاتحاد السوفيتي كانت تمثل التحدي الأكبر لمسيرتها.

ففي داخل الاتحاد السوفيتي حوالي ١٥٠ قومية[1] وتتزايد المطالب الانفصالية من جانب بعض الجمهوريات، مما هدد بمخاطر تفكك الاتحاد السوفيتي.

وقد اضطر الرئيس السوفيتي إلى الدعوة لإجراء استفتاء عام على مستقبل الاتحاد السوفيتي، وإعداد مشروع معاهدة جديدة لهذا الاتحاد. أما عن المجال الخارجي فمما لاشك فيه أن مناخ الانفراج الدولي الذي أرساه جورباتشوف كان له الدور الكبير في انهيار حلف وارسو وأبعاد شبح الحرب النووية وزوال المجابهة بين الشرق والغرب وإنهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وإلى انتهاء التحالف الايديولوجي غير المثمر وتحول المناخ السياسي العالمي إلى الأفضل وتفكك أوربا الشرقية وقيام الوحدة الألمانية في أكتوبر ١٩٩٠ وإحلال توازن المصالح محل توازن القوى.

وهكذا دارت عجلة الإصلاح في الاتحاد السوفيتي واستمرت في الدوران رغم التكاليف والتضحيات، وخلال ذلك حاول جورباتشوف الحصول على دعم الدول السبع الصناعية لبلاده عن طريق الحصول على مساعدات تصل قيمتها إلى خمسين مليار دولار وجدولة ديون بلاده والسماح له بالحصول على التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى مساعدتها في تحويل بعض صناعاتها العسكرية إلى صناعات استهلاكية حتى يتمكن من تحويل الاتحاد السوفيتي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة.

ولقد ضايقت حركة الإصلاح التي يقودها جورباتشوف العديد من المتشددين داخل الحزب الشيوعي السوفيتي ونظروا بقلق شديد للتغيرات والإصلاحات التي ادخلها الزعيم السوفيتي على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية ونجحوا لفترة قصيرة بمساعدة جهاز المخابرات السوفيتي الكي جي بي وبالتعاون مع القيادة العسكرية للقوات المسلحة ممثلة في شخص الجنرال " بازوف" وزير الدفاع في عزل جورباتشوف حيث أطاح انقلاب بقيادة

---

[1] ميخائيل جورباتشوف: المرجع السابق، ص ١٩-٢٥.

"جينادى باناييف" فى يوم الاثنين الموافق العشرين من أغسطس ١٩٩١ بالرئيس جورباتشوف بحجة انه عاجز عن الاضطلاع بمهام منصبه لأسباب صحية، وشكل الانقلابيون لجنة طوارئ لإدارة الاتحاد السوفيتى مما خيم على عواصم العالم وخاصة الولايات المتحدة والدول الغربية حالة من الصدمة، والذهول والاستنكار اما حدث، كما استنكر أبناء الشعب السوفيتى وعلى رأسهم " بوريس يلتسين" رئيس برلمان روسيا الاتحادية الانقلاب ووصفوه بأنه عمل غير دستورى مما افشل محاولة الانقلابيين التى لم تستمر سوى ثلاثة أيام وعاد جورباتشوف إلى موسكو وتسلم زمام السلطة من جديد ليقود سياسته الانفتاحية.

وفى أعقاب ذلك شهد الاتحاد السوفيتى تطورات هامة بهدف تحديد شكله النهائى والعلاقات بين جمهورياته الاتحادية وقد سعى جورباتشوف جاهدا لإقامة دولة فيدرالية وحث الجمهوريات على توقيع المعاهدة الاتحادية الجديدة التى لا يتفكك من خلالها السوفيتى، ولكن جهوده وصلت إلى طريق مسدود.

وفى الثامن من ديسمبر ١٩٩١، أعلن عن قيام الكومنولث السلافى الثلاثى فى روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء وإلغاء الهياكل والمؤسسات الاتحادية بما فيها مؤسسة الرئاسة مما اطاح بجهود جورباتشوف وأدى إلى انشقاق الاتحاد السوفيتى إلى ثلاث تكتلات رئيسية فبجانب التكتل السلافى ظهر تكتل الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا وهى "اذربيجان" و " أوزبكستان" و "كازاخستان"، و "تركمانستان" و "طاجيكستان"، و "كرغيزيا"، هذا إلى جانب تكتل جمهوريات القوقاز " ارمنيا" ، و " جورجيا".

ونتيجة لذلك دعا جورباتشوف البرلمان السوفيتى للانعقاد لبحث تطورات الأمور، ولكن نواب الجمهوريات السلافية الثلاث للمؤتمر والذين يشكلون نحو ٧٢% من الأعضاء افسدوا عليه دعوته، فقاطعوها مما ابطل قانونية الاجتماع.

وفى التاسع عشرين من ديسمبر ١٩٩١، أصدر الرئيس الروسى بوريس يلتسن موسوما بالاستيلاء على الكرملين مقر الحكم فى الاتحاد السوفيتى، كما اصدر مرسوما آخر بإلغاء وزارة الخارجية السوفيتية، وطالب بانضمام روسيا إلى الناتو (حلف شمال الأطلنطى)، ومع أن جورباتشوف رفض فكرة الكومنولث واعتبرها تمثل خطا يسير بالبلاد نحو التقسيم والانفصال. فإنه لم يقف ضد التيار الجارف بل أعلن استقالته، وفى آخر جلسة للبرلمان

السوفيتى فى الخميس ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ تقرر إلغاء دولة الاتحاد السوفيتى من الوجود بعد حكم استمر ٧٤ عاما.

وبدأت دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة تعترف بكومنولث الدول المستقلة الذى كان يضم جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا وبالرئيس يلتسين رئيسا له. هذا ويواجه كومنولث الدول المستقلة مصاعب جمه منها الأزمات الاقتصادية التى تجتاح روسيا، وتطلع بعض جمهوريات الكومنولث إلى الاستقلال، وبروز نفحة السيادة الوطنية بينها مثلما حدث فى جمهورية الشيشان، والخلاف بين الرئيس والبرلمان وتفجر الموقف بينهما لدرجة أن "يلتسين" أمر بقصفه بمدفعية الدبابات واعتقال معارضيه وإقالة رئيس المحكمة الدستورية وإيقاف العمل بالدستور والدعوة إلى انتخابات جديدة للبرلمان، وعلى الرغم من فوز يلتسين بأغلبية ضئيلة، فانه لايزال يتمسك بتلابيب الرئاسة فى روسيا رغم مرضه.

وفى النهاية يمكن القول ان تفكك الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى اختلال التوازن العالمى، وتحويل ثنائية القطبية إلى هيمنة أمريكية على هذا التوازن. كما أنه وضع الدول التى كانت تساير وجهة نظر السوفيت فى العراء. وكان ضربة قاصمة للأيديولوجية الشيوعية وللتيارات الفكرية اليسارية، وانتصارا إلى حد كبير للنظم الديمقراطية والرأسمالية.

ثالثا: الوحدة الألمانية:

نتيجة للتغيرات السياسية والاستراتيجية التى حدثت فى السياسة السوفييتية بعد وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى بدأت ألمانيا تتطلع إلى وحدتها وتبدى رغبتها فى إنهاء التجزئة بين قسميها، والتخلص من الحكم الشيوعى فى الجزء الشرقى منها وكانت بداية الشرارة خطابا للزعيم الألمانى " هونكر" أعلن فيه تمسكه ببقاء سور برلين وبالنظام الشيوعى فى بلاده، فأدى ذلك إلى سخط الألمان الشرقيين، وفرار بعضهم إلى المانيا الغربية وبعض الدول المجاورة، وقيام البعض الأخر بمظاهرات صاخبة للمطالبة بوحدة الوطن الألمانى وقد انتهت هذه المظاهرات بسقوط "هونكر" فى عام ١٩٨٩ واضطرار نائبه "ايجون كرينز" إلى فتح منافذ سور برلين فى التاسع من نوفمبر ١٩٩٠ وإعلانه أن من حق أى مواطن المانى شرقى السفر إلى ألمانيا الغربية من كل منافذ السور، فساعد هذا على إيقاظ الشعور بالانتماء المشترك، وبالرغبة فى العيش المشترك بحرية، وقد ساعد على هذا التطور

ان حدة التوتر بين الشرق والغرب كانت قد خفت. ونتيجة لذلك أعلن المستشار الالمانى "هيلموت كول"، مشروعه من أجل إقامة وحدة المانية، كما بدأ جولات ولقاءات متعددة مع زعماء الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية من اجل إقناعهم بقيام وحدة بين شطرى ألمانيا، كما أعلن عن بدء مفاوضات بين الدولتين، بمشاركة الدول الكبرى أطلق عليها مفاوضات (٢+٤) بمعنى قيام دولتى ألمانيا بمفاوضات بالاشتراك مع الدول الأربع: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا - وكانت هذه المفاوضات بمثابة الإطار الدولى الأساسى لقيام الوحدة الألمانية، وانتقلت جلسات هذه المفاوضات إلى عواصم أوربية متعددة منها: لندن وباريس وبون وموسكو وبرلين، وفى آخر هذه الجلسات تم التوقيع فى موسكو على اتفاق السيادة الألمانية فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٩٠ فأعطى الحلفاء لألمانيا السيادة المطلقة فى تصريف شئونها، وتنازلوا عن كافة امتيازاتهم التى تحققت لهم فيها بعد الحرب العالمية الثانية.

وفى أعقاب هذه التطورات اقترح "المستشار كول" عقد مفاوضات بين شطرى ألمانيا من اجل مناقشة الوحدة النقدية والاقتصادية بينهما، وانتهت المفاوضات باعتماد المارك الألمانى عمله وحيدة للتعامل بها بينهما، وأجريت أول انتخابات حرة فى ألمانيا الشرقية لاستطلاع رأى الناس فى الوحدة مع ألمانيا الغربية وكانت النتيجة مباركة هذه الوحدة.

وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين اتفق على أن يكون الثالث من أكتوبر ١٩٩٠ هو موعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية فى دولة موحدة. وهكذا بعد حوالى خمس وأربعين سنة من التقسيم حقق حلم الألمان بقيام ألمانيا الموحدة، دون حرب أو عنف، وأصبحت ألمانيا الموحدة حقيقة واقعة ترمز إلى عصر جديد، وفكر جديد يسود عالمنا المعاصر، ويضع حجر الأساس لحقبة تاريخية جديدة فى النظام الدولى يتجاوز فيها العالم كل أشكال الدكتاتورية والاستعباد والاضطهاد والتقسيم.

وهكذا كانت المتغيرات التاريخية التى حدثت فى ألمانيا الشرقية وأدت إلى وحدة الشطرين، نتيجة لجهود جورباتشوف الإصلاحية الشجاعة، والمجهودات التى بذلها المستشار الألمانى هليموت كول ووزير خارجيته جينشر.

وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات الداخلية التى تعترض هذه الوحدة نتيجة للالتزامات الضخمة التى نتجت من عملية توحيد نظامين اقتصاديين واجتماعيين متناقضين

تماما والالتزامات المالية التى تعهدت بها ألمانيا الغربية للاتحاد السوفيتى وغيره بتمويل انسحاب القوات السوفيتية من ألمانيا الديمقراطية بمبلغ ٢١ مليار مارك، فان الشعب الألمانى كان قادرا على التغلب على هذه الصعوبات والمعوقات.

وليس ببعيد أن تصبح ألمانيا الدولة السادسة من الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، وان يكون لها دور قيادى فى منظمة الأمم المتحدة، وفى إقرار السلام العالمى، خاصة وأنها أعلنت عن رغبتها فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن، كما أعلن الألمان عن رغبتهم فى الانتقال من حالة التابع إلى حالة الشريك.

وهكذا يتضح أن جورباتشوف قاد واحدة من أهم أحداث وثورات القرن العشرين فعمل بشجاعة منقطعة النظير لإنهاء الحرب الباردة، وأسهمت سياسته فى إعادة صياغة أوربا الحرة فخرجت أوربا الشرقية من نطاق الشيوعية وتوحد الشعب الألمانى، وتمكن العالم من التعاون للبحث عن السلام فى شتى البقاع وأصبح النظام الدولى الحالى فى حاجة إلى إعادة بناء على أسس جديدة تتفق مع ظروفه الحالية.

رابعا: مشاكل البلقان وانجراف أوربا إلى منعطف جديد:

على الرغم من أن رياح الديمقراطية بدأت تهب على وسط وشرق أوربا، وبالرغم من أن أوربا بدأت تأخذ مكانها السياسى وتستعيد وزنها، بعد أن شرعت فى مرحلة جديدة من تاريخها تتميز بالانتقال من المجابهة إلى التعاون وتتجه شعوبها إلى العيش فى تعاون كامل لتحقيق نظام سلمى فى أوربا يتسم بالاستمرارية والاستقرار فان مشاكل البلقان عصفت بكل هذه الأحلام والتطلعات، فقد تورطت أوربا فى وحل البلقان خاصة بعد رحيل الرئيس اليوغسلافى "تيتو" الذى كان يحكم يوغوسلافيا المتعددة الجنسيات والأديان بقبضته الحديدية وبشخصيته القوية، وقد ساعد على ذلك ضعف القيادة التى تولت زمام الأمور بعد "تيتو"، وتفجر الخلافات العرقية والسياسية داخل يوغسلافيا مما أدى إلى استقلال كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا وجمهورية البوسنة والهرسك، وتفاقم مشكلة كوسوفا نتيجة لإصرار الرئيس "ميلوسيفيتش" على إلغاء الحكم الذاتى الممنوح لهذا الأقليم منذ أيام تيتو فشكل حركة معارضة ضده، وورط أوربا فى هذه المشاكل وفيما يلى نعرض لذلك.

١- تفكيك يوغوسلافيا وقيام الحرب الأهلية:

كثرت التكهنات حول مستقبل البلقان بعد اختفاء تيتو عن المسرح السياسي، وظل الترقب والتكهن خطا مألوفا فى المطبوعات السياسية والصحفية، ووصل قمته بمرض تيتو وخشية من انفراط عقد الاتحاد اليوغسلافى بعد وفاته تم وضع دستور جديد نص على إلغاء منصب رئاسة الجمهورية من بعده على أن يخلفه مجلس رئاسة جماعية يضم ممثلا واحدا عن كل جمهورية وأقليم، وذلك لفترة زمنية مدتها سنة تنتهى عادة فى منتصف مايو من كل عام بحيث يحتل نائب الرئيس تلقائيا منصب الرئيس.

وبرحيل تيتو فى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) بدأت عملية تفكيك يوغسلافيا تطفو على السطح وتتصاعد أحداثها نتيجة للشكوك والتوترات القومية القديمة بين مواطنيها، ونتيجة أيضا لرغبة الصربيين فى إحياء دولة الصرب الكبرى مما عجل بظهور شروخ فى البناء اليوغسلافى وانطلاق النعرات القومية الكامنة.

ونظرا لتلاحق الأحداث، وخشية من الطموحات الصربية المعلنة صادق برلمان سلوفينيا بأغلبية ساحقة فى سبتمبر ١٩٨٩م (١٤٠٩هـ) على الانفصال عن الاتحاد اليوغسلافى، كما وافق أهالى سلوفينيا فى استفتاء عام تم فى نهاية ١٩٩٠م، على استقلال بلادهم بيد أن المحكمة الدستورية الفيدرالية أصدرت حكمها فى يناير ١٩٩١ بعدم دستورية هذا الاستفتاء. ومع ذلك فقد.اتخذ البرلمان السلوفينى أول خطوتين للانفصال عن يوغسلافيا وهما إلغاء مفعول القوانين الفيدرالية فى الجمهورية واعتبار قوانين الجمهورية هى الأساس ولها الأولوية على غيرها من القوانين وتزامنت هذه المواقف مع سلوك مماثل فى كرواتيا يتجه نحو إعلان الاستقلال، وعجز الرئاسة الجماعية عن التوصل لحل بشأن مستقبل يوغوسلافيا وتجنبها الانزلاق نحو حرب أهلية مريرة وزاد الطين بله معارضة جمهوريتى الصرب والجبل الأسود السماح لممثل جمهورية كرواتيا بتولى منصب الرئاسة الفيدرالية خلفا لممثل جمهورية الصرب وفقا لمبدأ التناوب-السنوى الذى ينص عليه الدستور اليوغسلافى، مما ساعد فى دفع كرواتيا لاتخاذ المزيد من الإجراءات نحو الانفصال، وادى إلى تصاعد حدة الاشتباكات بين الجيش الاتحادى وقوات سلوفينيا وكرواتيا، وانهيار الهيكل الدستورى للدولة اليوغوسلافية.

٢- ازمة البوسنة والهرسك:

ووسط هذه الأجواء، وظهور شبح انهيار يوغسلافيا وانقسامها إلى عدة دول على أسس قومية أعلنت الأقلية الصربية فى البوسنة والهرسك استقلالها، وتأسيس جمهورية خاصة بها وتأكيد ارتباطها بجمهورية صربيا فى حين رأى المسلمون فى جمهورية البوسنة والهرسك انهم لايرغبون فى تمزيق بلادهم، وانهم يرغبون فى العيش مع الأقليات فى سلام، واعترضوا على إعلان الأقلية الصربية استقلالها، وتأكيدا على ذلك تكونت حكومة ائتلافية من المسلمين والصرب والكروات تم انتخابها فى عام ١٩٩٠ ورأسها "على عزت بيكوفيتش".[١] على أن تنتقل هذه الرئاسة بالتبادل إلى الكروات والصرب.[٢]

وتحسبا لتدهور الأوضاع فى البوسنة والهرسك، وضعت الجماعة الأوربية[٣] بعض الشروط للاعتراف الدولى بها كجمهورية مستقلة منها اجراء استفتاء حول الاستقلال، واحترام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان هلسنكى وباريس خاصة البنود المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الاقليات، وعدم جواز تعديل الحدود بالقوة وأنما بالوسائل السلمية والاتفاق المشترك.

وعلى الرغم من تحذير الصرب لأهالى البوسنة والهرسك من ذلك الاستفتاء فقد قرر الرئيس "بيكوفيتش"، إجراء " الاستفتاء، ورفض فكرة الهيمنة الصربية، ودافع عن فكرة تعايش عناصر البوسنة والهرسك الثلاثة (المسلمون، والكروات، والصرب)، فى دولة واحدة.

وفى استفتاء شعبى حر وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولى اقبل سكان البوسنة والهرسك من المسلمين والكروات فى مارس ١٩٩٢ على صناديق الاستفتاء التى قاطعها الصرب وأظهرت النتائج أن ٦٣,٤% من الناخبين المسجلين من أهالى البوسنة والهرسك قد صوتوا لصالح الاستقلال.

---

(١) رئيس حزب العمل الديمقراطى الاسلامى، وله العديد من المؤلفات عن الاسلام، وتعرض فى اثناء العهد الشيوعى للطرد من عمله بسبب مؤلفاته، وسجن عدة سنوات وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم إلى السجن بسبب تأليفه لكتاب بعنوان " الحكومة الاسلامية"، وهو يومن بالاختيار الديمقراطى الذى صعد بحزبه إلى مواقع الأغلبية، وقد تعرض للعديد من للضغوط كى يدخل فى وحدة مع الصرب.

(٢) حسب النص الدستورى للبوسنة تتولى القوميات الثلاث منصب الرئيس بالتبادل الا انه فى حالة الحرب يجوز ان يحتفظ الرئيس بمنصبه حتى انتهائها، ولما كانت مدة بيكوفيتش تنتهى فى ١٨ من ديسمبر ١٩٩٢ فقد استغل المسلمون هذه النقطة خاصة وان تولى رئيس كرواتى خلال تلك الازمة لم يكن فى صالح المسلمين.

(٣) تتكون من دول المجموعة التى وقعت معاهدة روما فى عام ١٩٥٧ والدول التى انضمت إليها بعد ذلك فصاروا اثنتا عشر دولة ثم انضمت اليهم دول رابطة التجارة الحرة الأوربية فى مؤتمر "شبونة" فى مايو ١٩٩٢ فاصبحوا ثمانى عشرة دولة تكونت منهم السوق الأوربية المشتركة.

ونتيجة لذلك طلبت حكومة البوسنة والهرسك من الجيش الاتحادى الانسحاب من مواقعه غير انه لم ينسحب بحجة أن انسحابه سيؤدى إلى المزيد من إراقه الدماء، واخذ فى التحرش بالمسلمين فتحركت وحدات مدرعة من الجيش الفيدرالى اليوغسلافى[1] من ثكناتها العسكرية فى مدينة " موستار"[2] بالهرسك (جنوب البوسنة) واتجهت نحو قرية" كوبافيشا" التى يشكل المسلمون الأكثرية الساحقة فيها بهدف عرقلة فكرة الاستقلال، كما أقامت الأقلية الصربية فى البوسنة والهرسك المتاريس فى شوارع سراييفو فى أعقاب الاستفتاء، واعترضت على نتيجته وطالبت بأن تبقى البوسنة ولاية صربية، وأعلنت انها ستتلقى أوامرها من بلغراد وليس من سراييفو كما انتهزت هذه الأقلية فرصة قتل المسلمين لصربى فى سراييفو حاول اقتحام حفل عرس مسلم وهو يحمل علما صربيا فإثارت الاضطرابات ووضعت البوسنة على أبواب حرب أهلية خاصة بعد ان صعد بعض قناصة هذه الأقلية على أسطح المنازل وصوبوا نيران بنادقهم على مظاهرة سلمية مكونة من المسلمين البوشناق والكروات كانت تطالب باعادة السكون فى البلاد.

وعلى الرغم من ذلك فقد أعلن "بيكوفيتش"، رئيس دولة البوسنة والهرسك انه لاتراجع عن قرار الاستقلال، وطالب السكان الصربيين بالهدوء مؤكدا لهم أنهم فى امان ولن يتعرضوا لأى اعتداءات ومع ذلك حاولت الاقلية الصربية يدعمها الجيش الفيدرالى اليوغسلافى التقدم نحو العاصمة " سراييفو" واحتلالها، كما قامت بزرع الالغام فى اماكن متعددة من البلاد، ومحاصرة المدينة من التلال المحيطة بها بقصد احكام قبضتها عليها.

وعلى الرغم من النداءات التى وجهها الرئيس "بيكوفيتش"، إلى "رادوفان كراديتش" Radovan Karadzic رئيس الحزب الصربى الرئيسى فى البوسنة والهرسك بدعوة افراد اقليته إلى الهدوء، والدعوة إلى السلام فقد استمرت الاستفزازات الصربية للمسلمين. وعندما سمع المسلمون ان الصربيين المجاورين للعاصمة فى طريقهم إليها قام عدة آلاف منهم باقامة المتاريس فى الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة لمنعهم من التوغل فيها، وبادروا إلى حد

---

(1) شكل الصرب معظم افراد الجيش اليوغسلافى بينما لم يكن للمسلمين مناصب ذات وزن كبير فيه لذلك قام افراد هذا الجيش بتسليح الميلشيات الصربية خلال عام ١٩٩١، وأوائل ١٩٩٢ استعدادا للتطورات فوجد لدى هؤلاء دبابات وصواريخ ارض ارض وغير ذلك من الاسلحة المتطورة.

(2) موستار تعنى الجسر فى لغة البوشناق.

السلاح والاستعداد للدفاع عن أنفسهم.[1] وخشية من تصاعد الموقف دعت مجموعة الدول الأوربية إلى اجتماع فى بروكسل ببلجيكا حضره زعماء المجموعات العرقية الثلاث فى البوسنة وفى محاولة لتفادى الكارثة جلس الأطراف الثلاثة لوضع هيكل تنظيمى داخل البوسنة والهرسك وخلال ذلك توصل المسلمون والكروات إلى حلول معقولة بينما رفض الصرب كل الاقتراحات المطروحة

٣- الاعتراف الدولى بالبوسنة والهرسك كدولة مستقلة والكارثة واشتعال الموقف:

وفى السادس من ابريل ١٩٩٢ اعترفت الدول الأوربية الاثنتا عشرة وكندا والولايات المتحدة بالبوسنة والهرسك دولة مستقلة، كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول عضويه جمهورية البوسنة والهرسك فى المنظمة الدولية فى ٢٢ من مايو ١٩٩٢.

وعلى الرغم من ترحيب دول العالم بالبوسنة والهرسك ضمن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة فقد دعا الصرب إلى اقامة دولة صربية عن طريق اقامة تقسيمات جديدة لاقاليم البوسنة باقتطاع جزء كبير من اراضى البوسنة والهرسك والحاقه بدولة الصرب تحت اسم جمهورية البوسنة الصربية.[2]

ونتيجة لاستحالة الاستجابة إلى مطالبهم لجأ الحرب الصربى إلى افتعال اعمال الشغب والقلاقل، وتعكير صفو الأمن، كما طالب الجيش اليوغسلافى بالتدخل.

وبعد أن استعرت نيران الحرب الأهلية اخذت سراييفو بمبانيها وضواحيها ومساجدها تحترق وسط دوى الانفجارات والقصف المدفعى العشوائى، وموجات الصواريخ التى تطلقها القوات الصربية التى تحاصر المدينة من التلال المحيطة بها.

واتخذت القوات الصربية أساليب وحشية فى قتال المسلمين فقاموا بذبح الاطفال والنساء والشيوخ وأبادوا ودمروا كل ما وقع تحت ايديهم حتى البيوت اشعلوا فيها النيران

---

[1] بدأت جمهورية البوسنة والهرسك فى إعداد جيشها قبل تسع اشهر فقط من الاستقلاء، وقد تكون هذا الجيش من خمسة عشر ألف مقاتل لايملكون سوى الأسلحة الخفيفة وقليل من الدبابات التى اغتنموها أثناء قتالهم مع الصرب

[2] اتخذ صرب البوسنة مدينة سيالوكا عاصمة لهم، وهذه المدينة تضم اكبر التجمعات الصربية فى البوسنة والهرسك

واحرقوها وحاولوا إبادة كل شئ وقتل مظاهر الحياة حتى الأشجار والمزروعات حاولوا حرقها او إزالتها أو إفسادها كما انهم استعملوا القنابل والأسلحة المحرمة دوليا كالنابالم والقنابل العنقودية وحفروا فى اجساد قتلى المسلمين علامات الصليب يضاف إلى ذلك قيامهم بانشاء معسكرات اعتقال وتعذيب لمسلمى البوسنة والهرسك لاسيما الاطفال والنساء والشيوخ.

ومع كل ذلك فقد رفض الرئيس "بيكوفيتش" الاستسلام لمطالب الصرب بل اعلن انه سيدافع عن شعبه وبلده حتى الموت.. وانه واثق من تحقيق النصر فى النهاية لايمانه بعدالة قضية بلاده.

ونتيجة لاستعار المعارك صار الوضع فى جمهورية البوسنة والهرسك يمثل كارثة للمسلمين بكل المقاييس ففى هذه المعارك تحطم اكثر من ٦٨٠ مسجدا من الف مسجد، كما أصيب " مسجد محمد الفاتح" فى سراييفو والذى يعد من المساجد الأثرية باضرار شديدة، ودخله الصرب وحطموا كل ما فيه من آثار إسلامية بهدف محو الهوية الاسلامية لهذه البلاد،[١] وفى " موستار" فى جنوب البوسنة قام الجيش الصربى بتفجير الجامع العتيق (جامع السلطان) وجامع فراكوزيك وجامع كوسكى محمد باشا، وجامع نصوح، وجامع روزنامجى وكلها جوامع أثرية[٢] كما حطموا المركز الاسلامى فى سراييفو وقاموا بخطف أطفال المسلمين ليتم تنصيرهم فى البلدان المجاورة كما قاموا بإجبار السكان المسلمين على التوقيع على تنازلات عن أراضيهم ومساكنهم وممتلكاتهم بطريقة أطلقوا عليها " عملية التطهير العرقى"،[٣] بهدف تفريغ البوسنة من سكانها المسلمين.

ونتيجة للمجازر الرهيبة التى شنها الصرب ضد المسلمين استشهد فى المعارك الدائرة اكثر من ربع المليون مسلم، ووصل عدد اللاجئين إلى اكثر من مليونى لاجئ يعيشون فى حالة سيئة للغاية، ويتعرضون للقتل والتشريد يضاف إلى ذلك ان هذه المعارك ادت إلى احداث مأس انسانية مفجعة ونقص فى الغذاء والدواء لدرجة ان سراييفو اصبحت مدينة للاشباح والموتى.

---

(١) الاهرام فى ١٩٩٢/٧/٢٤ تحت عنوان " الشيخ جمال قطب بعد عودته من البوسنة".

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المساجد التى دمرت انظر: منظمة المركز الاسلامى، مركز الابحاث باستانبوك، النشرة الاخبارية العدد ٢٩ صفر ١٤١٣، ص ٥.

(٣) هذه العملية تشكل وصمة عار على جبين عالمنا المعاصر الذى يقترب من مشارف القرن الحادى والعشرين، وتعيد للاذهان الممارسات النازية واجراءات التفرقة العنصرية.

ونتيجة لتلك الاعمال الوحشية صدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٥٧ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٢، بادانه صربيا والجبل الأسود وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها بفرض خطر تجارى وجوى وبترولى عليها نتيجة لاعتداءاتها المتكررة على البوسنة والهرسك وكراوتيا كما قررت واشنطن تجميد الارصدة اليوغسلافية فى الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر القتال وعمليات القصف بهدف الاستيلاء بالقوة على اراضى البوسنة والهرسك وضمها إلى جمهورية صربيا التى تتدعى لنفسها الحق فى وراثة الاتحاد اليوغسلافى السابق.

وعلى الرغم من المحاولات الدولية لانهاء الازمة فقد فشلت مهمة ثلاثة من المبعوثين الدوليين كل منهم يحمل مسئولية مختلفة هم "لورد كارينجتون" مبعوث المجموعة الاوربية، و"سيروس فانس"، مبعوث الأمم المتحدة، وايان ايليا سون" مبعوث السكرتير العام المكلف بتنسيق تقديم المساعدات ونقل المواد الغذائية لانقاذ شعب البوسنة، وحمل حكومة بلغراد على تسهيل مهمة المجتمع الدولى وفشل مؤتمر لشبونه الذى انعقد فى البرتغال فى ابريل ١٩٩٢ فى ايجاد حل للموقف فى البوسنة، وقبض جنود الصرب على الزعيم الاسلامى "على عزت بيكوفيتش" عقب دعوته من المباحثات، ولم يطلقوا سراحه الا بعد تدخل قوات السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة كما فشل مؤتمر لندن الذى عقد فى اغسطس ١٩٩٢ فى ايجاد السبل الكفيلة بحل النزاع.[١]

ونتيجة لفشل كافة المحاولات السلمية فقد اتخذ مجلس الأمن قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق فى جرائم الحرب التى ترتكب فى الجمهوريات اليوغسلافية السابقة وخاصة جمهوريتى البوسنة والهرسك وكرواتيا، كما تطرق هذا القرار إلى اهمية أقامة محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب من الصرب.

وفى محاولات دولية للوساطة من اجل حل هذه الأزمة فقد طالب الوسيطان الدوليان فانس، واوين[٢] وايدهما الدكتور بطرس غالى الامين العام لهيئة الامم المتحدة بتقسيم

---

[١] حضرته ٢٥ دولة منها امريكا وروسيا ودول المجموعة الاوربية، وشارك فيه اطراف النزاع المتقاتلون، وكان مؤتمرا فاشلا.

[٢] عين كمبعوث للمجموعة الأوربية بعد استقاله اللورد كارينختون من منصبه.

جمهورية البوسنة والهرسك إلى عشر مقاطعات تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي بحيث يعطى لكل قومية ثلاث مقاطعات بالتساوى فيما بينها اما المقاطعة العاشرة سراييفو فقد اعتبرت مركزا فيدراليا محايدا له وضع خاص مع ان اغلبيتها من المسلمين. كل هذا على الرغم من ان التركيبة السكانية طبقا لاحصائيات ١٩٩١ اى ما قبل بداية الحرب كانت كالاتى:-

المسلمون ٥٢% الصرب ٣٠% الكروات ١٧%

لذلك فان توزيع المقاطعات بالتساوى بين الفئات الثلاث المتصارعة طبقا لهذه الخطة كان يعد بمثابة مكافاة للمعتدين، كما ان خطورة هذه القسمة تكمن فيما يلى:-

١-انها تعنى اقرارا بنتائج الغزو المسلح والتطهير العرقى الذى مارسه الصرب ثم الكروات ضد المسلمين، يشهد بذلك ان الاراضى التى حددت للصرب قتل فيها اكثر من خمسين الف مسلم.

٢-انها القت بالمسلمين بين فكين .نترسين كبيرين احدهما صربى من الشرق، والاخر كرواتى من الشمال والغرب ووراء كل منهما دولة مجاورة بحيث يصبح من اليسير للغاية ان ينطبق الفكان على ذلك الكيان المتواضع للمسلمين فى اية لخطة فى المستقبل فيبتلعانه او يقتسمانه دون عناء يذكر.

٣- انها تحمل بين طياتها الغاما دفينة قابلة للانفجار فى اية لخطة فكل مقاطعة من المقاطعات التى وزعت على الفئات الثلاث تضم خليطا من السكان ينتمون إلى الطوائف جميعها وهذا يعنى استمرار أسباب الانفجار فلابد ان يسعى كل طرف إلى تنقية المقاطعات التابعة له بحيث تصبح خالصة له.

٤-ان المساواة بين المسلمين الذين يمثلون اغلب سكان البوسنة وغيرهم أدت إلى الإخلال بمعيار الأغلبية، فالصرب حصلوا على نصيب الأسد من الأرض ٤٢,٣% بينما لايزيد عددهم على ٣٠% من السكان كما حصل الكروات على نصيب الأسد من الغنائم الاقتصادية. فالمقاطعات الثلاث التى خصصت لهم تضم ٥٠% من مصادر الطاقة الكهربية لجمهورية البوسنة والهرسك، واكبر مناجم الفحم والحديد ورواسب البوكسيت الذى يصنع منه الألمونيوم وعدد من مصانع الحديد والصلب والكيماويات اما المسلمون فقد حصلوا على الفتات الذى تبقى بعد هذه القسمة الظالمة.

ونتيجة لذلك رفض المسلمون اكثر جوانب هذه الخطة خاصة وانها تنهى فى حقيقة الامر دولة البوسنة والهرسك، وتقوض كل ما فى الدولة من عناصر الاستمرار والتماسك، كما رفضها صرب البوسنة لرغبتهم فى اقامة دولة تتحد كونفدراليا مع يوغوسلافيا.

وخلال ذلك حض الوسيطان الدوليان فى الازمة الحكومة البوسنية على القبول بواقع تقسيم البوسنة بين قومياتها الثلاث على اساس عرقى. ونتيجة لضعف الموقف العسكرى لهذه الحكومة. وافق المسلمون والكروات على القرار بينما رفضه الصرب، كما أعلنت الحكومة البوسنية موافقتها على التعاون بشان اقامة ست مناطق آمنه لحماية المسلمين على ان يتم توسيع المناطق الامنة لتشمل المجالات الاقتصادية المحيطة بهذه المدن، وسحب الاسلحة الصربية الثقيلة بعيدا عن الدوائر المحيطة بهذه المناطق، واصدار مجلس الامن لقرار جديد يؤكد فيه ان خطة (فانس/ اوين) الدولية هى الصيغة النهائية للسلام فى البوسنة.

وقد اعلن حلف الاطلنطى عن استعداده لتوفير طائرات للدفاع عن قوات الامم المتحدة فى المناطق الامنة المخصصة للمسلمين فى البوسنة، وامر اجهزته العسكرية بانجاز التخطيط للعملية، ووافق مجلس الامن على قرار يمهد الطريق امام تمركز قوات مراقبة دولية على حدود البوسنة ومع ذلك فقد واصلت القوات الصربية تحدياتها وواصلت اعتداءاتها على المناطق الامنة التى اعتبرتها الامم المتحدة تحت حمايتها، كما قامت بقصف احد اسواق سراييفو الممتلئ بالمدنيين بالمدفعية الثقيلة مما نتج عنه مجزرة رهيبة، يضاف إلى ذلك انها حاولت اختراق خطوط الدفاع عن سراييفو فى جبل ايجمان ونتيجة لكل ذلك اصدر مجلس الامن بيانا رئاسيا طالب فيه القوات الصربية بوقف هجماتها، وناشد الاطراف المتنازعة بالحضور إلى جنيف لاجراء محادثات سلام، وهدد بانه سيبقى جميع الخيارات مفتوحة لوقف الهجمات الصربية وخلال ذلك اكد مجلس الامن على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الاراضى البوسنية واستقلالها السياسى، كما توصل قادة المسلمين والصرب والكروات فى البوسنة إلى اتفاق مبدئى يقضى بجعل العاصمة سراييفو منطقة منزوعة السلاح ووضعها تحت اشراف وادارة الامم المتحدة لفترة انتقالية.

ومع كل هذه المحاولات فقد استمر الصرب فى تحديهم لارادة المجتمع الدولى، واخذوا فى مهاجمة المناطق الآمنة والاستيلاء عليها الواحدة بعد الاخرى مما جعل الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى يطالب حلف شمال الاطلنطى بشن غارات جوية

ـى الطرف المعتدى، وبعد ان استجاب الحلف لهذا الطلب امر زعيم صرب البوسنة باعتقـال ـوات الدولية العاملة فى البوسنة واتخاذهم كدروع بشرية حتـى تتوقـف ضربـات الحلـف ـجوية، فتم اسر ٤٠٠ جندى منهم، وهدد الصرب بقتلهم فى حالة استمرار الحلف قـى شـن ـاراته ونتيجة لذلك توقفت غارات الحلف، وبدأ وزراء دفاع دوله فى الدعوة إلى تشكيل قـوة ـخل سريع لمساعدة القوات الدولية العاملة فى البوسنة فى حال تعرضها للخطـر ولتسـهيل ـمام هذه القوات لمهامها.

ونتيجة لمعاودة الصرب قصفهم للعاصمة سراييفو ، وقتلهم للمدنيين، شـن الحلـف ـغاراته على مواقع المدفعية الصربية حول العديد من المدن البوسنية، وترافق ذلك مع طـرح ـجموعة الاتصال الدولية خطتها الجديدة لتقسيم البوسنة إلى كيـانين الاول يضـم المسـلمين ـالكروات وله حوالى ٥١% من مساحة البوسنة، والثانى للصرب ونصيبه ٤٩% من مسـاحة ـلبوسنة. وحاولت مجموعة الاتصال الدولية (الولايات المتحدة – روسيا – فرنسا – بريطانيـا – ألمانيا) تطبيق هذه الخطة الا ان صرب البوسنة تحفظوا على الخطة بسبب عـدم اقرارهـا ـحقهم فى الاتحاد كونفيدراليا مع يوغوسلافيا الجديدة. وبسبب ذلك تواصلـت غـارات حلـف الاطلنطى علىمواقع صرب البوسنة.

ونتيجة لرفض الولايات المتحدة ارسال قواتها لفرض السلام فى البوسـنة، واسـتبعاد وزيرا خارجية المانيا وفرنسا موضوع الخيار العسكرى فى التعامل مع الازمة قـدم الامين العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن حدد فيه عدة خيارات منها سحب القوات الدوليـة، واستبدالها بقوات متعددة الجنسيات تكون مجهزة لاستخدام القوة عند الحاجة، وفى اعقاب ذلـك وافق وزراء دفاع حلف الاطلنطى خلال اجتماعهم فى باريس ١٩٩٥/٦/٣ على تشـكيل قـوة تدخل سريع قوامها ١٢,٥٥٠ جندى لمساعدة القوات الدولية العاملة فى البوسـنة فـى حالـة تعرضها للخطر، وتقديم المساعدات الانسانية والاشراف على وقف اطلاق النار.

٣- ازمة كوسوفـا:

فى اعقاب تفكك الاتحاد اليوغسلافى ، واندلاع الصراعات المسلحة داخلـه تزايـدت الضغوط الصربية على الالبان من سكان اقليم كوسوفا – والذين يشـكلون نحـو ٩٠% مـن السكان، فتم الغاء الحكم الذاتى الذى كان يتمتع به سكان ذلك الاقليم منذ عـهد تيتـو، وبـدأت عمليات التطهير العرقى، وفى محاولة لايجاد حل لازمة كوسوفا بالطرق السلمية اجتمـع فـى

فرنسا مندوبون عن الصرب والبان كوسوفا تحت رعاية فرنسا وبريطانيا وتم التوصل إلى اتفاق "رامبوييه" الذى ينص على اقرار حكم ذاتى موسع لاقليم كوسوفا، وانسحاب القوات المصرية فى كوسوفا خلال ١٨٠ يوما ودخول قوات من حلف الاطلنطى إلى الاقليم لضمان تنفيذ الاتفاق ووقف عمليات التطهير العرقى.

ونتيجة لرفض الرئيس اليوغسلافى "سلوبودان ميلوسيفيتش، التوقيع على الاتفاق، قامت قوات حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، بتوجيه ضرباتها الجوية والصاروخية إلى يوغسلافيا، وادارة عملياتها العسكرية بعيدا عن الامم المتحدة خاصة وانها تعى جيدا صعوبة الحصول على موافقة مجلس الامن على هذه العملية نتيجة للرفض الروسى الذى يحول دون ذلك.

وما أن بدأت الضربات الجوية، حتى تفجرت أزمة البان كوسوفا الذين تحولوا إلى لاجئين بعد أن اجبرتهم السلطات اليوغسلافية على مغادرة بلادهم بهدف تفريغ الاقليم من سكانه الالبان، وتغيير البنية الديموجرافية فيه. وعلى الرغم من الدمار الشامل الذى لحق بالبنية التحتية اليوغسلافية نتيجة للضربات الصاروخية الموجعة ومع نجاح حلف الناتو فى شل آلة الحرب الصربية إلى حد كبير فان الرئيس اليوغسلافى استمر على موقفه، ورفض التجاوب مع شروط الحلف.

وقد حاولت روسيا بذل كافة مساعيها السلمية للخروج بهذه الازمة إلى بر الامان خاصة وانه يصعب عليها ان تغامر وتقوم بمساندة الصرب الذين تربطهم بها روابط عرقية ومذهبية عسكريا فى الوقت الذى هى فى امس الحاجة إلى قروض البنك الدولى لوقف مرحلة التدهور الشديد الذى يمر به اقتصادها ومع ذلك فان ميلوسوفيتش ظل صامدا فى محاولة منه لكسب الوقت، يشد أزره فى ذلك تشبعه بروح التعصب القومى ورغبته الجامحة فى اقامة دولة صربية كبرى فى منطقة البلقان، ولتأكده من ان القوات الجوية وحدها لاتستطيع ان تحقق نصرا، وان النصر لايتحقق الا بعمليات اسلحة مشتركة وهذا ما يخشاه قادة الحلف الذين يترددون فى ارسال قوات برية لانهاء الموقف خشية الخسائر البشرية.

ونتيجة لفشل الغارات الجوية والصاروخية التى استمرت ٧٩ يوما فى أجبار الرئيس اليوغسلافى على التسليم بطلبات الناتو، فقد عقد وزراء خارجية الدول الصناعية السبعة الكبرى بالاضافة إلى روسيا اجتماعا فى بون للتوصل إلى حل سلمى لمشكلة كوسوفا وتمت

الموافقة على مشروع خطة السلام فى كوسوفا [1] وتنص على عودة اللاجئين تحت إشراف دولى مع تواجد مدنى وأمنى توافق عليه الأمم المتحدة، وإقامة ادارة انتقالية فى كوسوفا يصدق عليها مجلس الأمن، وسحب الشرطة العسكرية والقوات شبه العسكرية الصربية من كوسوفا، والوقف الفورى للعنف والقهر فى كوسوفا ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفا ومع ان الرئيس اليوغسلافى تحفظ على هذه الخطة رافضا اى وجود اجنبى فى كوسوفا، فان ثقل الضربات الجوية، والخسائر الضخمة التى نتجت عنها جعلته يوافق فى نهاية الامر على خطة السلام التى وضعتها مجموعة الدول الثمانى الصناعية واقرها حلف الناتو وكوفى عنان الامين العام للامم المتحدة.

وجاءت موافقة ميلوسيفيتش على الخطة فى الاجتماع المطول الذى عقده مع المبعوثين الاوربى والروسى للسلام فى البلقان الرئيس الفنلندى مارتن اتيسارى، ورئيس الوزراء الروسى الاسبق فيكتور تشيرنو ميردين.

وإلى جانب ذلك فقد وافق البرلمان الصربى على هذه الخطة والتى تنص على انسحاب كافة القوات اليوجوسلافية من اقليم كوسوفا بما فى ذلك قوات الجيش والقوات شبه النظامية والشرطة ونشر قوة امنية دولية فى الاقليم تشارك فيها قوات حلف شمال الاطلنطى مشاركة جوهرية وتشرف عليها الامم المتحدة.

ووسط هذه التطورات صدر قرار محكمة جرائم الحرب الدولية بلاهاى فى ٢٧ مايو ١٩٩٩ بادانه الرئيس اليوجوسلافى سلوبودان ميلوسيفيتش، والرئيس الصربى ميلوتينوفيتش. ومعهما نائب رئيس وزراء يوجوسلافيا ووزير الداخلية والجنرال دراجوليوب قائد الجيش اليوجوسلافى ومجموعة من جنرالات الصرب. واعتبارهم من مجرمى الحرب.

ويعد الرئيس ميلوسيفيتش أول رئيس فى تاريخ العالم تصدر بحقه صحيفة اتهام مطلوب فيها القاء القبض عليه وإحضاره للمحاكمة لارتكابه جرائم ضد الانسانية.

وتقول لائحة الاتهام وطلب القاء القبض ان هؤلاء المذكورين فى صحيفة الاتهام قد ارتكبوا جرائم حرب بمعدلات هائلة منذ مطلع عام ١٩٩٩، اى قبل لجوء حلف الناتو إلى استخدام القصف الجوى بزمن. وقد اشتملت لائحة الإتهام على اشياء كثيرة نذكر منها ما يلى:

---

[1] وقعت اتفاقية " كومانوفو " للسلام فى ١٠/٦/١٩٩٩.

١-شن عمليات ضد الكوسوفيين الألبان بهدف اقتلاع جزء كبير منهم لاحكام سيطرة الصرب على كوسوفا.

٢- قيام قوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية بطرد وتشريد داخلي لمئات الالاف من الكوسوفيين الالبان من بيوتهم على امتداد اقليم كوسوفا.

٣-قيام قوات صربيا وقوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية باعمال النهب والتدمير لممتلكات الكوسوفيين الالبان الذين طردوا من بيوتهم، وقد استخدم رجال الشرطة والجنود والضباط العسكريون القوة لاغتصاب اموال الكوسوفيين الالبان وممتلكاتهم قبل طردهم.

٤-قيام قوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية وقوات صربيا بعمليات مؤسسية لتدمير ممتلكات الكوسوفيين الالبان المدنيين، وحققوا ذلك بواسطة قصف القرى والمدن، وحرق البيوت والمزارع واماكن العمل، وتدمير الممتلكات الشخصية، ونتيجة لهذه الاجراءات اصبحت قرى وبلدان واقاليم برمتها غير صالحة للسكن.

٥-قيام قوات جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية وقوات صربيا بناء على توجيهات وتشجيع ودعم من قبل سلوبودان ميلوسيفيتش واعوانه المذكورين اعلاه باجراءات ادت إلى طرد حوالى ٧٤٠ الف مواطن من الكوسوفيين الالبان من بيوتهم.

هذا بعض ما جاء فى صحيفة اتهام رئيس جمهورية يوجوسلافيا. وبضغط من الروسيا قام حلف الناتو بتعليق ضرباته الجوية لحين اتمام انسحاب الصرب، على ان تقوم قوة دولية قوامها ٥٠ الف جندى إلى كوسوفا لتامين عودة اللاجئين واقامة سلطة مدينة فى الاقليم.

وقد استقبلت دول العالم بدء تنفيذ الاتفاق بالترحيب باعتباره خطوة اولى فى طريق احلام السلام فى كوسوفا.

وبصرف النظر عما حدث فى هذه الحرب من تطورات، فان احلال حلف الاطلنطى محل مجلس الامن فى اصدار القرار بضرب دولة ذات سيادة انما يعنى اعلان رسمى باشهار وفاة الامم المتحدة، ودفن مجلس الامن الدولى، وهدم النظام العالمى والشرعية الدولية.

وعلى أى حال فقد أدار حلف الأطلنطى الأزمة بنجاح يمكن أن يثير خوف وقلق دول العالم العربى خاصة وأن لديهم أكثر من كوسوفا قابلة للانفجار.